الجمعية العامة

المحاضر الرسمية

اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف

الجلسة ٣٧٤

الإثنين، ٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس: السيد ديالو . . . . . (السنغال)

نظرا لغياب الرئيس، تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد بير كايا (إندونيسيا)

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/١٠ .

اليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): إن هذه الجلسة جلسة خاصة تعقد للاحتفال باليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني، وفقاً لقرار الجمعية العامة ٣٢/٤٠ باء، المؤرخ ٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٧.

وإنه لشرف لي ويسعدني أن أرحب بمعالي السيد ماغنز ليكتوفت، رئيس الجمعية العامة؛ ونائب الأمين العام وممثله سعادة السيد يان إلياسون؛ وسعادة السيد ماثيو رايكروفت، رئيس مجلس الأمن؛ وسعادة السيد رياض منصور، المراقب الدائم عن دولة فلسطين لدى الأمم المتحدة وممثل الرئيس الفلسطيني محمود عباس في هذه الجلسة؛ وسعادة السيد أرمث روهان بيريرا، الممثل الدائم لسري لانكا، ورئيس اللجنة الخاصة المعنية بالتحقيق في الممارسات الإسرائيلية التي تمس حقوق الإنسان للشعب الفلسطيني وغيره من السكان العرب في الأراضي المحتلة، والسيد جيفري فيلتمان، وكيل الأمين العام للشؤون السياسية.

و أرحب أيضا بممثلي الدول الأعضاء والمنظمات الحكومية الدولية ومنظمات المجتمع المدني وبجميع من قبلوا دعوة اللجنة إلى الاشتراك في هذا الاجتماع الاستثنائي.

كما نعرب عن شكرنا الخاص للسيد براد باركر، مسؤول شؤون الدعوة الدولية والمحامي المعني بشؤون الموظفين في الحركة الدولية للدفاع عن الأطفال، الذي تفضل بقبول دعوة اللجنة إلى الاشتراك في هذا الاجتماع للإدلاء برسالة بالنيابة عن منظمات المجتمع المدني الناشطة بشأن قضية فلسطين.

وأود عند هذه النقطة أن أدلي ببيان باسم اللجنة.

إننا إذ نحتفل مسبقا باليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني، الذي نحتفي به في ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر، نود أن

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-0506, (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org)

الرجاء إعادة التدوير

وثيقة ميسّرة

نذكر أنفسنا بما يعنيه اليوم. لقد اختير تاريخ ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر باعتباره اليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني بسبب أهميته للشعب الفلسطيني. ففي ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٤٧، اتخذت الجمعية العامة القرار ١٨١ (دإ-٢)، الذي أصبح يعرف بقرار التقسيم. ونص القرار على إنشاء دولة يهودية ودولة عربية في فلسطين، مع بقاء القدس كيانا منفصلا في إطار نظام دولي خاص. وظهرت دولة إسرائيل إلى حيز الوجود في السنة التالية. أما دولة فلسطين فهي محتلة في الوقت الحالي ومحرومة من نفس الحقوق التي تتمتع بها دولة إسرائيل، بما في ذلك الحق في تقرير المصير والحق في الاستقلال الوطني والسيادة.

واليوم، بعد ٦٨ عاما على اتخاذ القرار ١٨١ (دإ-٢)، نشهد أزمة خطيرة على أرض الواقع مرة أخرى. وكما قال نائب الأمين العام إلياسون عن حق خلال إحاطته الإعلامية الأخيرة إلى مجلس الأمن،

> ”إنّ هذه الأزمة ما كانت لتندلع لو كان لدى الفلسطينيين بصيص أملٍ في قيام دولة فلسطينية قابلة للحياة، ولو كان لديهم اقتصاد يوفّر لهم الوظائف والفرص، أو لو كانت لديهم سيطرة أكبر على أمنهم وعلى العمليات القانونية والإدارية التي تحدد ملامح وجودهم اليومي - وباختصار، لو أنهم لم يعودوا يعيشون في ظل احتلال خانق ومُهين، مستمر منذ نحو نصف قرن.“ (S/PV.7540، صفحة ٣)

وفي الواقع، فإن مصفوفة الاحتلال لا تزال تنمو في الأراضي الفلسطينية. وبالرغم من دعوات المجتمع الدولي المتكررة إسرائيل إلى وقف توسيع مستوطناتها غير القانونية في الضفة الغربية المحتلة والقدس الشرقية، فهي لا تزال تقوم بذلك، خلافا للمادة ٤٩ من اتفاقية جنيف الرابعة، وكلتا إسرائيل وفلسطين من الدول الأطراف في هذه الاتفاقية. فانطباق اتفاقية جنيف الرابعة على الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، دأبت على تأكيده العديد من قرارات مجلس الأمن والجمعية العامة، فضلا عن مؤتمر الأطراف المتعاقدة السامية في اتفاقية جنيف الرابعة، الذي عقد اجتماعه الأخير في كانون الأول/ديسمبر الماضي. وعلاوة على ذلك، وفي المادة ٨ من نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، التي انضمت إليها دولة فلسطين هذا العام، يعرف النقل، المباشر أو غير المباشر، على يد الدولة القائمة بالاحتلال لأجزاء من سكانها المدنيين إلى الأرض التي تحتلها بأنه جريمة حرب.

وتخترق الطرق الرئيسية المخصصة للإسرائيليين وحدهم الضفة الغربية المحتلة، مما يفصل بعض المدن والقرى الفلسطينية عن بعضها. ويطبق القانون المدني الإسرائيلي على المستوطنين في الضفة الغربية المحتلة، في حين يخضع الفلسطينيون للقانون العسكري الإسرائيلي. وفيما يتمتع المستوطنون الإسرائيليون في الضفة الغربية المحتلة بالسباحة في أحواض السباحة في الصيف، يعاني الفلسطينيون من نقص المياه الصالحة للشرب. وفي القرن الحادي والعشرين، ينبغي ألا نرى نظاما تحابى فيه مجموعة من السكان بعلى حساب مجموعة الاخرى. وكثيرا ما تؤدي الاحتكاكات بين المستوطنين الإسرائيليين غير الشرعيين والسكان الفلسطينيين المحليين إلى أعمال عنف لا داعي لها، مما يسفر عن وقوع الإصابات والوفيات، كما شهدنا في الآونة الأخيرة. وكثيرا ما تسمى غزة أيضا بسجن مفتوح، مع منع إمكانية الاتصال بالعالم الخارجي برا وبحرا وجوا. وربما لا تكون كلمة السجن الوصف الصحيح، لأن للسجون أسطحا وكهرباء ومياه جارية وتقدم فيها الوجبات. ولم يعاد بناء معظم ما يزيد على ١ ٥٠٠ ٠٠٠ من المنازل التي دمرت أثناء حرب عام ٢٠١٤، مع بقاء العديد من الأشخاص مشردين. وتؤدي حالات نقص الكهرباء إلى تعطيل الحياة اليومية للسكان البالغ عددهم ١,٨ ملايين، مما يعيق عمل المستشفيات والمجاري ومحطات تحلية المياه.

فأكثر من ٩٠ في المائة من المياه في غزة غير صالحة للاستهلاك البشري. ويرتفع معدل الفقر بشكل مذهل إلى ٤٠ في المائة.

ولذلك السبب، تقوم حاجة إلى الحل القائم على وجود دولتين — وشعبين يتمتعان بنفس الحقوق في بلديهما – ودولة فلسطين المستقلة تماما، والمتصلة الأراضي والمزدهرة التي تعيش جنبا إلى جنب في جو للسلام مع دولة إسرائيل التي تتمتع بالأمن. ويعلمنا التاريخ أن الجار التعيس يجعل جاره غير آمن. وتعني حرية الفلسطينيين توفير الأمن للإسرائيليين. وفتح آفاق للفلسطينيين يعني الطمأنينة للإسرائيليين. وتنمية الاقتصاد الفلسطيني تعني نمو الاقتصاد الإسرائيلي. واشتهر عن أحد الحائزين لجائزة نوبل في الاقتصاد قوله إن التنمية مرادف للحرية. إن الشعب الفلسطيني يجب أن يتحرر من الاحتلال اللاإنساني والتمييز والقهر.

وفي حين أطلق على ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر اليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني، فهو في الواقع يوم رمزي للشعب الإسرائيلي أيضا، لأن القرار ١٨١ (دإ–٢) أدى إلى مولد دولتهم. وفي هذه المناسبة الرسمية، لنعد جميعا إلى روح القرار ١٨١ (دإ–٢) – وجود دولتين لشعبين، مع وضع ترتيبات للأماكن المقدسة في القدس لكي تكون متاحة لوصول الناس من جميع الأديان.

والأمم المتحدة، التي أصدرت القرار ١٨١ (دإ–٢) تتحمل مسؤولية دائمة إلى أن يتم التوصل إلى تسوية لقضية فلسطين بجميع جوانبها. واليوم، تجدد لجنتنا دعوتها جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة وأعضاء المجتمع الدولي إلى الاضطلاع بدورهم في الإسهام في ممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف.

ويشرفني الآن أن أعطي الكلمة لرئيس الجمعية العامة، السيد ماغتر ليكتوفت.

السيد ليكتوفت، رئيس الجمعية العامة (تكلم بالإنكليزية): أود أن أبدأ بياني بتوجيه الشكر إلى اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف على تنظيم هذا الاجتماع الاستثنائي.

وأعلن تأييدي للبيان الذي أدلى به من فوره الرئيس بالنيابة.

وأشيد باللجنة على الأنشطة التي قادتها هذا العام لإذكاء الوعي بالحالة في الأرض الفلسطينية المحتلة والظروف القاسية التي يكابدها الشعب الفلسطيني.

ومضى ٤٠ عاما منذ أن أنشأت الجمعية العامة اللجنة. وقد فعلت ذلك لأنه، حتى ذلك الوقت، لم يتحقق أي تقدم نحو ممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف. وتشمل تلك الحقوق الحق في تقرير المصير بدون تدخل خارجي، والحق في الاستقلال الوطني والسيادة، والحق في العودة إلى ديارهم التي شردوا منها. واليوم، ونحن نحتفل باليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني، لا تزال تلك الحقوق غير مستوفاة. ولا تزال تنتهك المبادئ الرئيسية للأمم المتحدة — عدم جواز الاستيلاء على الأرض عن طريق الحرب، والمساواة في الحقوق وتقرير المصير للشعوب. وبالإضافة إلى ذلك، أكدت الجمعية العامة مرارا وتكرار على انطباق اتفاقية جنيف الرابعة على الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية. كما أكدت الجمعية العامة مرارا على عدم شرعية المستوطنات الإسرائيلية في الأرض الفلسطينية المحتلة منذ عام ١٩٦٧، بما في ذلك القدس الشرقية.

ولذلك أشعر بقلق بالغ من استمرار توسيع المستوطنات، وهدم المنازل الفلسطينية، وإلغاء حقوق الإقامة وطرد وتشريد العديد من الأسر الفلسطينية من القدس الشرقية في مخالفة للقانون الدولي. ورأيت وسمعت عن كل ذلك خلال زيارتي إلى الأراضي الفلسطينية المحتلة بصفتي رئيس البرلمان الدانمركي

في شباط/فبراير من العام الماضي. وتلك الأعمال لا تسهم في إحلال السلام. وبدلا من ذلك، أصبحت العقبة الرئيسية ولا تؤدي سوى إلى زيادة التوتر.

وأشعر أيضا بقلق عميق من الحالة الإنسانية الخطيرة في قطاع غزة في أعقاب الحرب التي اندلعت في صيف عام ٢٠١٤، على نحو ما ورد بوضوح في البيان الذي أدلى به الرئيس بالنيابة. وظلت بطيئة للغاية الجهود الرامية إلى التصدي لهذه الكارثة الإنسانية وإعادة بناء المنازل وحياة آلاف السكان المتضررين من الحرب التي استمرت ٥١ يوما. ويلزم التصدي على سبيل الإلحاح للحصار وعدم الوفاء بتعهدات الجهات المانحة.

ومع ذلك، فإن يوم التضامن هذا العام، يحل خلال التصعيد الأخير للعنف في القدس والضفة الغربية. وتتواصل موجة العنف في جميع أنحاء الأرض الفلسطينية المحتلة. ولذلك أدعو جميع المعنيين إلى وضع حد لأعمال العنف والتقيد الصارم بالقانون الدولي. كما أود أن أشدد على أهمية التمسك بالوضع الراهن التاريخي في الأماكن المقدسة، بما فيها الحرم الشريف. وأناشد جميع القادة الإسرائيليين والفلسطينيين تهدئة التوترات والامتناع عن الأعمال الاستفزازية وعمليات التحريض والتصريحات المؤججة للمشاعر.

وإزاء تلك الخلفية وعدم الاستقرار الذي لا يصدق في جميع أنحاء المنطقة، لا بد من إيجاد حل دائم لهذا النزاع الطويل الأمد. ويجب وضع حد لاحتلال الأرض الفلسطينية بدون مزيد من التأخير، مما يمهد السبيل أمام إنشاء دولة فلسطينية تعيش جنبا إلى جنب مع دولة إسرائيل في سلام وأمن داخل حدود معترف بها على أساس خطوط ما قبل عام ١٩٦٧.

ففي ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١٥، رفعنا علم دولة فلسطين في مقر الأمم المتحدة هنا في نيويورك. وكان ذلك اعترافا رمزيا وحسن التوقيت بإسهام الشعب الفلسطيني في التصدي لتحدياتنا المشتركة. ولكنه كان أيضا تذكرة بالحاجة الملحة إلى تحقيق تسوية سلمية على أرض الواقع. ولذلك، يحدوني الأمل في أن يضاعف المجتمع الدولي جهوده لإيجاد تلك التسوية، وفي أن تؤتي الجهود التي يبذلها مجلس الأمن ثمارها في هذا العام. إن المبادرات الدبلوماسية التي اتخذها اللجنة الرباعية، وأكدت من جديد على التزامها بالعمل بفعالية على دعم التوصل إلى تسوية عادلة وشاملة ودائمة للنزاع الفلسطيني – الإسرائيلي، تلقى الترحيب وينبغي متابعتها. وأدعو كلا الطرفين إلى العودة إلى إجراء مفاوضات مجدية ضمن إطار زمني محدد مسبقا.

وببساطة، لقد انتظر الشعب الفلسطيني لفترة أطول مما ينبغي. وفي الذكرى السنوية السبعين الهامة لإنشاء المنظمة، لنتذكر المثل العليا للسلام والوحدة وحقوق الإنسان التي تكمن في صميم ميثاق الأمم المتحدة. ولنستخدم تلك المثل العليا لإستلهام زخم جديد لإيجاد حل دائم للنزاع الإسرائيلي – الفلسطيني الطويل الأمد.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): أشكر رئيس الجمعية العامة على بيانه الهام. وتشعر اللجنة بالامتنان على قيادته للجمعية في التعامل مع الحالة في الأرض الفلسطينية المحتلة وفي الشرق الأوسط ككل.

يشرفني الآن أن أعطي الكلمة لنائب الأمين العام يان إلياسون.

نائب الأمين العام (تكلم بالإنكليزية): أدلي بهذا البيان بالنيابة عن الأمين العام، الذي سيسافر اليوم.

”قبل عام واحد، احتفلت الجمعية العامة باليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني. وركزت الجمعية على قضية فلسطين وعلى انتعاش الآمال آنئذ في أن ينخرط المجتمع الدولي في وضع حد في نهاية المطاف لهذا النزاعَ الطويل الأمد الذي ترتبت عليه الكثير من

العواقب في مناطق عديدة في العالم. بيد أنه، وبعد عام ومرور أكثر من عام على النزاع الأخير المدمر في غزة، لا يزال توفير الأمن والأمل في غزة وفي الضفة الغربية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، في مستوى متدن للغاية. ولا نزال نشهد أنشطة الاستيطان غير القانونية وأعمال عنف متصلة بالمستوطنين. كما استمرت عمليات هدم المباني التي يملكها فلسطينيون، بما فيها عمليات هدم عقابية. وتلك السياسات والأعمال تتعارض بشكل مباشر مع عزم الحكومة الإسرائيلية المعلن على السعي للتوصل إلى الحل القائم على وجود دولتين.

”وفي الأسابيع الأخيرة، أدخلت حالات التوتر وأعمال العنف المتصلة بالأماكن المقدسة في مدينة القدس القديمة على النزاع بُعدا دينيا مثيرا للقلق وخطيرا. وخلال زيارتي إلى المنطقة الشهر الماضي، شددت على ضرورة الحفاظ على الوضع الراهن في الحرم الشريف/جبل الهيكل، وفقا للاتفاقات المبرمة بين إسرائيل والأردن مع الدور الخاص لجلالة ملك الأردن بصفته راعي الأماكن المقدسة. وأرحب بالتأكيدات المتكررة لرئيس الوزراء نتنياهو على أنه لا نية لدى إسرائيل في تغيير الوضع الراهن. ويلزم أن يقترن ذلك الالتزام باتخاذ إجراءات لنزع فتيل توتر الحالة ولإعادة الثقة.

”وخلال موجة العنف الحالية شهدنا هجمات شنيعة وأعمال طعن وإطلاق نار واعتداءات تسببت بمعاناة هائلة فيما بين الإسرائيليين والفلسطينيين على السواء. إنني أدين تلك الاعتداءات وجميع أعمال العنف. ومن الأهمية البالغة بمكان، في هذه المرحلة الحساسة، أن يضطلع القادة على كلا الجانبين بدور بناء في تسوية النزاع. وعلى كلا الجانبين رفض البيانات العلنية الملهبة للمشاعر التي لا تؤدي سوى إلى تصعيد الحالة المتوترة والمضطربة أصلا. وبالرغم من ذلك، فإنني، مع تسليمي بالمشاكل الأمنية التي تواجهها إسرائيل، أذكِّر السلطات الإسرائيلية بأن استخدام القوة المفرطة يؤجج مشاعر الغضب والإحباط. وأناشد أجهزة الأمن الإسرائيلية ممارسة أقصى درجات ضبط النفس. وينطبق ذلك بصفة خاصة على استخدام القوة المميتة.

”من الواضح بشكل جليّ أن الفلسطينيين يشعرون بالإحباط الشديد جراء احتلال ما برحوا يرزحون تحته منذ نحو خمسين سنة. وعلى غرار ذلك، فإن الإسرائيليين يخشون بقوة على أمنهم. إن عدم وجود أفق سياسي من أجل تحقيق الحل القائم على وجود دولتين يزيد بشكل خطير من مخاطر خروج الوضع عن السيطرة. ويمكن للمجتمع الدولي، بل ويجب عليه، أن يؤدي دورا أكبر لكسر حالة الجمود. ويجب على اللجنة الرباعية للشرق الأوسط أن تواصل جهودها الرامية إلى المحافظة على قابلية الدولة الفلسطينية على البقاء، وإشاعة الظروف المفضية إلى العودة إلى مفاوضات مجدية.

”وفي ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢، انضمت دولة فلسطين إلى الأمم المتحدة بصفة ”دولة مراقبة غير عضو“. واليوم، يعترف ١٣٦ بلدا بدولة فلسطين وعلمُها يرفرف في الأمم المتحدة إلى جانب أعلام الدول الأعضاء. بيد أن أطفال غزة أو الفلسطينيين في نابلس والخليل لا يشعرون اليوم بأوجه التقدم الدبلوماسية هذه. فما يشعرون به هو انعدام فاضح للأمل في أن حياتهم ستتغير نحو الأفضل، وفي أنهم سيكونون مواطني دولة تكفل حريتهم ورفاههم. في هذا اليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني، فلنؤكد مجددا التزامنا بتحقيق السلام العادل لشعبَيْ إسرائيل وفلسطين اللذين هما في أمسّ الحاجة إليه ويستحقانه. ومن شأن ذلك أن

يقدم إسهاما كبيرا للسلام والأمن الدوليين،حيث تمس الحاجة إليه‘‘.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشكر نائب الأمين العام على أخذ الوقت من جدول أعماله الحافل للمشاركة في هذه الجلسة الاستثنائية للجنة، وأن أطلب منه أن ينقل إلى الأمين العام خالص تقدير اللجنة على رسالته الهامة ودعمنا للجهود الشخصية التي يبذلها من أجل إيجاد حل شامل وعادل ودائم لقضية فلسطين.

ويشرفني الآن أن أعطي الكلمة لرئيس مجلس الأمن، سعادة السيد ماثيو رايكروفت.

السيد رايكروفت (المملكة المتحدة)، رئيس مجلس الأمن (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشكر اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف على دعوتي لمخاطبة جلسة اليوم بصفتي رئيس مجلس الأمن لشهر تشرين الثاني/نوفمبر.

تمثل الحالة في الشرق الأوسط أحد الشواغل الرئيسية بالنسبة لمجلس الأمن، لا سيما بسبب عدم إحراز تقدم في إيجاد حل دائم للصراع الإسرائيلي – الفلسطيني. ويواصل المجلس بهمة دعم الجهود الرامية إلى تحقيق حل الدولتين، ويظل ملتزمة التزاما تاما بتحقيق سلام شامل وعادل ودائم في الشرق الأوسط على أساس قرارات مجلس الأمن ذات الصلة؛ ومرجعيات مدريد، بما في ذلك مبدأ الأرض مقابل السلام؛ وخريطة الطريق للسلام في الشرق الأوسط؛ ومبادرة السلام العربية.

ويواصل المجلس تلقي إحاطات إعلامية شهرية من المنسق الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط التابع للأمين العام، ومن إدارة الشؤون السياسية، وإجراء مناقشات مفتوحة بشأن الشرق الأوسط على أساس ربع سنوي. وتوفرت للمجلس الفرصة للاستماع بصورة مباشرة من الأمين العام في جلسة طارئة عقدت في م ٢١ تشرين الأول/أكتوبر، عقب زيارته إلى إسرائيل والأراضي الفلسطينية المحتلة. ودعا المجلس، في بيان صحفي صادر في ١٧ أيلول/سبتمبر، إلى ممارسة ضبط النفس، والامتناع عن الأعمال والأقوال الاستفزازية والحفاظ على الوضع التاريخي القائم دون تغيير في الحرم الشريف، قولا وممارسة. كما كرر الأعضاء التأكيد على أهمية الدور الخاص للمملكة الأردنية الهاشمية، على نحو ما جرى تأكيده في معاهدة السلام المبرمة بين الأردن وإسرائيل عام ١٩٩٤.

وأعرب أعضاء المجلس عن القلق إزاء استمرار العنف الموجه ضد الإسرائيليين والفلسطينيين على حد سواء. ويهيب المجلس بالطرفين التشجيع على الهدوء، وتفادي تصعيد الحالة قولا أو فعلا. وفي هذا الصدد، أعرب أعضاء المجلس عن بالغ قلقهم إزاء أنشطة الاستيطان الإسرائيلية في القدس الشرقية والضفة الغربية. ويرى العديد من الأعضاء تلك الأعمال بوصفها غير قانونية أو غير شرعية، ويعتقدون أنها لا تساعد على تعزيز آفاق السلام. وهي توفر حافزا المزيد من التوتر وتهدد إمكانية تحقيق الحل القائم على وجود دولتين. ويدعو أعضاء المجلس إلى الاحترام التام للقانون الدولي.

وانتقل إلى التكلم بشأن غزة، حيث اجتمع المجلس في ٢٣ تموز/يوليه (انظر S/PV.7470) للتباحث بعد مرور عام على انتهاء الأعمال العدائية التي وقعت الصيف الماضي. ويعرب أعضاء المجلس عن القلق إزاء عدم إحراز تقدم بشأن الحالة الإنسانية. وهم يرحبون بالتقدم المحرز في الاتفاق الثلاثي الذي تم التوصل إليه بين الأمم المتحدة وإسرائيل والسلطة الفلسطينية. بيد أن هناك خيبة أمل إزاء بطء وتيرة إعادة البناء، واتفاق على أنه يجب بذل المزيد من الجهود للنهوض بجهود التعمير، بما في ذلك دعوة جميع الجهات المانحة إلى الوفاء بتعهداتها المالية للمساعدة في جهود إعادة الإعمار في غزة

دون إبطاء. ويواصل المجلس التنويه والإشادة بالدور الحيوي الذي تؤديه وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا)، جنبا إلى جنب مع غيرها من منظمات الأمم المتحدة والمنظمات الإنسانية، في تلبية الاحتياجات الإنسانية الحيوية في غزة. ويشيد مجلس الأمن بالجهود التي تبذلها الأونروا لمساعدة اللاجئين الفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة وسوريا ولبنان والأردن، ويعرب عن الأمل في أن يزيد المجتمع الدولي دعمه للوكالة. ويرحب أعضاء المجلس بالمساهمات الإضافية من الجهات المانحة والخطوات التي اتخذتها الوكالة نفسها لخفض العجز في الصندوق العام، مما مكنها من تحسين ضمان تقديم خدماتها.

ويرحب المجلس بالجهود التي بذلتها اللجنة الرباعية من أجل المضي بالتحسينات قدما على أرض الواقع. وهذا أمر حيوي في غياب مفاوضات السلام للحفاظ على جدوى حل الدولتين الذي يتم التوصل عن طريق التفاوض لتسوية الصراع الإسرائيلي – الفلسطيني. كما يعترف أعضاء المجلس بالجهود التي تبذلها اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف من أجل إعمال الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني.

وفي الختام، سيواصل مجلس الأمن بذل جهوده لتهيئة بيئة مؤاتية للسلام من أجل تحقيق هدفنا المشترك المتمثل في الحل القائم على وجود دولتين وتحقيق السلام والأمن اللذين يستحقهما كل من الشعبين الإسرائيلي والفلسطيني.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): أشكر رئيس مجلس الأمن على بيانه الهام، الذي يؤكد مجددا استمرار المجلس في التزامه الكامل بتحقيق السلام العادل والشامل والدائم في الشرق الأوسط على أساس رؤية الدولتين، إسرائيل وفلسطين، تعيشان جنبا إلى جنب في سلام وأمن.

والآن أعطي الكلمة لسعادة السيد رياض منصور، المراقب الدائم لدولة فلسطين لدى الأمم المتحدة، الذي سيتلو رسالة من فخامة السيد محمود عباس، رئيس دولة فلسطين.

السيد منصور (فلسطين) (تكلم بالإنكليزية): من دواعي سروري البالغ أن أتلو بيانا من فخامة السيد محمود عباس، رئيس دولة فلسطين ورئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية.

(تكلم بالعربية)

”أود في البداية أن أنقل إليكم تحيات دولة فلسطين والشعب الفلسطيني، وإلى جميع أصدقائنا المشاركين في إحياء اليوم العالمي للتضامن مع الشعب الفلسطيني في مختلف دول العالم.

”إننا نحيي هذه المناسبة بعد شهرين من رفع علم دولة فلسطين في مقر الأمم المتحدة في نيويورك في الحفل المهيب الذي شاركنا جميعاً فيه في حديقة الورود، ونعتز بأن علم دولة فلسطين يرفرف بجانب أعلام دول العالم في مقر الأمم المتحدة ومكاتبها الأخرى. وأود في هذا المقام أن أتوجه بصادق التقدير والعرفان للدول التي قامت بالإعتراف بدولة فلسطين، ولكافة الدول التي قدمت دعمها المشرف لقضية شعبنا، عبر تصويتها الإيجابي في الأمم المتحدة وفي المحافل الدولية على العديد من القرارات الهامة المتعلقة بقضية فلسطين، بما في ذلك مركز دولة فلسطين في الأمم المتحدة ورفع علمها، كما ونقدر عالياً دعمها الثابت لجهود تحقيق السلام العادل في منطقتنا وفي العالم.

”كما نجدد اليوم امتناننا للمنظمات غير الحكومية وللمجتمع المدني ولكل الأشقاء والأصدقاء ولكافة الشعوب المحبة للحرية والسلام في مختلف أنحاء العالم

الذين يقفون باستمرار إلى جانب شعبنا. نحن ممتنون لتضامنهم ودعمهم لحقوق الشعب الفلسطيني وتطلعاته الوطنية المشروعة، بما في ذلك تحقيق حريته واستقلاله، وتحقيق السلام العادل والدائم.

”لقد دافعت الأمم المتحدة، منذ إنشائها، عن قضيتنا وأبقتها أولوية على جدول أعمال المجتمع الدولي، ومدت يد العون لشعبنا، وشرّعت من القرارات والتوصيات ما يُشكّل أساساً لايمكن تجاوزه في البحث عن الحل العادل والدائم والشامل. ونؤكد هنا على المسؤولية الدائمة للأمم المتحدة إزاء قضية فلسطين حتى يتم إيجاد حل لها بشكل مُرضٍ في جميع جوانبها، وفقا للقانون الدولي ومبادئ العدالة.

”في هذا الصدد، فإننا نعبر مجدداً عن تقديرنا العميق للجهود التي يبذلها معالي الأمين العام للأمم المتحدة، السيد بان كي مون، وللجهود التي تبذلها اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف ورئيسها سعادة سفير السنغال، فوديه سيك، وأعضاء مكتبها، وكافة الدول الأعضاء والمراقبة في اللجنة، وشعبة حقوق الفلسطينيين في الأمانة العامة للأمم المتحدة، ومنظومة الأمم المتحدة بأسرها، وخاصة وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) والوكالات العديدة التي تقدم المساعدات إلى الشعب الفلسطيني، دعما لحقوقه ولتحقيق السلام العادل والدائم.

”لقد اعتمدت الجمعية العامة للأمم المتحدة ومجلس الأمن ومجلس حقوق الإنسان، وغيرها من الأجهزة والهيئات التابعة للأمم المتحدة، بما في ذلك محكمة العدل الدولية، قرارات قوية ومبدئية لصالح قضية فلسطين. وفي هذا الصدد، نعرب مجدداً عن أسفنا العميق لعدم تنفيذ هذه القرارات، الأمر الذي زاد من حدة الصراع على مدى عقود وألحق بالشعب الفلسطيني مشاقاً جسام. إن الفشل في تطبيق القانون وتنفيذ هذه القرارات أدى إلى حرمان الشعب الفلسطيني بشكل مستمر من ممارسة حقوقه، وكرس القناعة بأن هناك معايير مزدوجة إزاء قرارات الأمم المتحدة المتعلقة بإسرائيل والتي لم يتم تنفيذها مما سمح لإسرائيل بأن تتصرف باستمرار وكأنها دولة فوق القانون وبإفلات تام من العقاب، وبعواقب وخيمة.

”إن استمرار الإحتلال الإسرائيلي لأرضنا وإمعانه في مواصلة أنشطة الإستيطان الاستعماري، وتماديه في عمليات التنكيل والاعتقالات المسعورة والهمجية للمدنيين، والإعدامات الميدانية لشبابنا وأطفالنا، والحصار المفروض على قطاع غزة، وعمليات هدم المنازل، والاعتداءات الوحشية المتكررة من قبل المستوطنين الإسرائيليين الإرهابيين على السكان المدنيين الفلسطينيين وممتلكاتهم، وأعمال الاستفزاز والتحريض ضد أماكنهم المقدسة، بما فيها الحرم القدسي الشريف في القدس الشرقية المحتلة، لتؤكد على أن إسرائيل تتمادى في غطرستها وتعنتها وانتهاكاتها للقانون الدولي ورفضها للسلام، وتتمسك بالفكر الاحتلالي الاستعماري الجشع.

”لقد حذرت على مدى السنوات الماضية من مغبة ما يجري في مدينة القدس المحتلة وما حولها من فرض قيود صارمة على أبناء شعبنا وانتهاك لحقوقهم المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، ومن محاولات تغيير هوية القدس وطابعها التاريخي والديمغرافي، علاوة على انتهاكات المستوطنين والمتطرفين، تحت حماية قوات الاحتلال الإسرائيلي،

لحرمة مقدساتنا المسيحية والإسلامية في القدس والتي تستهدف بشكل خاص تغيير الوضع التاريخي القائم في الحرم الشريف والمسجد الأقصى منذ ما قبل عام ١٩٦٧ وما بعده. إن كل هذه الأعمال والانتهاكات من شأنها أن تحول الصراع من صراع سياسي وقانوني إلى صراع ديني ستكون عواقبه وخيمة على الجميع، وهذا ما لن نقبله.

”لا بد من وقف كافة الأنشطة الاستيطانية غير القانونية وكافة الأعمال والإجراءات الإسرائيلية الرامية إلى تهويد القدس الشرقية المحتلة وتغيير أو محو الوجود الفلسطيني المسيحي والإسلامي وهوية المدينة المقدسة، بما في ذلك كافة المحاولات الإسرائيلية للتواجد المرفوض الزماني والمكاني في المسجد الأقصى المبارك والحرم الشريف. لا بد من وقف جميع أعمال العنف والإرهاب التي يرتكبها المستوطنون الإسرائيليون ضد السكان المدنيين الفلسطينيين.

”أجدد القول مرة أخرى بأن ما تشهده بلادنا من أحداث هو ناجم عن انعدام الأمل وعن حالة الخنق والحصار والضغط المتواصل وعدم الإحساس بالأمن والأمان الذي يعيشه أبناء شعبنا، وكلها عوامل تولد الإحباط الشديد، وما هذه الهبة الغاضبة لأبناء شعبنا والأحداث المتتالية في الفترة الأخيرة إلا النتيجة الحتمية لما حذرنا منه. وكما ذكرنا سابقاً، للانتهاكات والجرائم الإسرائيلية المستمرة ضد الشعب الفلسطيني وحقوقه وأرضه وفشل المجتمع الدولي في رفع هذا الظلم والمعاناة التي يعيشها أبناء شعبنا، وخاصة الشباب الذين تتبدد آمالهم وإيمانهم في المستقبل .

”إننا نجدد التأكيد على الحاجة الملحة لبذل الجهود من أجل توسيع وتكثيف المشاركة الدولية لتحقيق السلام، بما في ذلك إصدار قرار من مجلس الأمن، يتضمن المعايير الواضحة لتحقيق السلام على أساس حل الدولتين على حدود ما قبل عام ١٩٦٧ ووفقا لقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة ومبادئ مدريد ومبادرة السلام العربية، وتحديد سقف زمني لإنهاء الاحتلال الإسرائيلي.

إذ لم يعد منطقيا تضييع الوقت في مفاوضات من أجل المفاوضات. لا بد من العمل بشكل عاجل لإنقاذ فرص تحقيق السلام. تعلمون جميعا أن السلام هو غايتنا المنشودة، والذي نسعى إليه بكل عزم وتصميم وإرادة مخلصة. وما زلنا نعطي الفرصة تلو الأخرى لتحقيق هذه الغاية. كم من جولات المفاوضات التي أضاعتها حكومات إسرائيل المتعاقبة، والتي جعلت المفاوضات تدور في حلقة مفرغة لكسب المزيد من الوقت بهدف بناء المزيد من المستوطنات الاستعمارية وإقامة جدار الضم العنصري على أرضنا ونهب مواردنا الطبيعية وفرض حقائق جديدة على الأرض، تعمق الاحتلال وتقوض فرص تحقيق حل الدولتين. وفي هذا السياق، فإننا نتساءل حول المعنى المقصود من أن تدفع إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، بـ ٦٠٠ ٠٠٠ من مستوطنيها للاستيلاء على أرض دولة فلسطين المحتلة والإقامة فيها، مع العلم بأن هذا العمل بحد ذاته هو جريمة حرب وفق اتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩، ويتعارض تماما مع حل الدولتين. وفي ظل قيام إسرائيل بتدمير الأسس التي بنيت عليها الاتفاقيات السياسية والاقتصادية والأمنية معنا، فإن ذلك يجعلنا نؤكد مجددا على أنه لا يمكننا الاستمرار في الالتزام بتنفيذ تلك الاتفاقات وحدنا.

”لا تزال دولة فلسطين تواصل العمل بأقصى قدر من المسؤولية لخدمة شعبنا والوفاء بالتزاماتها القانونية

وتعهداتها الدولية، وقد تصرفت باستمرار وبنوايا حسنة من أجل تحقيق السلام. وفي هذا الصدد، فإننا سنواصل انضمامنا لعضوية المنظمات والاتفاقيات والمعاهدات الدولية بهدف صون حقوقنا. وسوف نمضي قدما في الدفاع عن شعبنا عبر جميع الوسائل القانونية والسلمية المتاحة لنا. إن رفع الظلم عن شعبنا هو مسؤولية أخلاقية وإنسانية. إننا ندعو اليوم، وأكثر من أي وقت مضى، المجتمع الدولي والقوى المؤثرة فيه إلى إرغام إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، على الالتزام بالقانون الدولي، بما في ذلك القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، لوضع حد لانتهاكاتها وسياساتها وممارساتها غير القانونية والعدوانية والمدمرة.

”فإلى متى سيُسمح لإسرائيل أن تتصرف وكأنها دولة فوق القانون؟ وإلى متى سيعاني الشعب الفلسطيني من وحشية قوات الاحتلال وشرطته التي تحمي مجموعات المستوطنين الإرهابيين وتغض الطرف عن جرائمهم وعن عقابهم ومحاسبتهم عليها؟ إن المجتمع الدولي بأسره مطالب اليوم، وأكثر من أي وقت مضى، بتوفير الحماية الدولية للشعب الفلسطيني طالما استمر هذا الاحتلال غير المشروع. وندعو إلى بذل الجهود لتمكين شعبنا من ممارسة حقه في تقرير المصير إلى جانب حقوقه الأخرى غير القابلة للتصرف، بما في ذلك حقه في تحقيق استقلال دولة فلسطين ذات السيادة وعاصمتها القدس الشرقية على أساس حدود ما قبل عام ١٩٦٧، تعيش جنبا إلى جنب مع إسرائيل في سلام وأمن وفي ظل الاحترام الكامل لميثاق الأمم المتحدة ووفق قرارات الشرعية الدولية، التي تتضمن حلا عادلا لمسألة الفلسطينيين بموجب قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة ١٩٤ (د-٣) ومبادرة السلام العربية وكذلك الإفراج عن كافة الأسرى والمعتقلين الفلسطينيين في السجون ومراكز الاعتقال الإسرائيلية.

”نحن نريد إنهاء الاحتلال الإسرائيلي لأرضنا بشكل كامل وتحقيق استقلال دولة فلسطين المتصلة جغرافيا وذات السيادة التامة على ترابها الوطني، ولا نطمح لنزع الشرعية عن أحد، كما يدعي البعض. وإنما نتطلع لأن تكون دولة فلسطين حرة وديمقراطية قائمة على أسس المحاسبة والمساءلة والشفافية وسيادة القانون وحماية وتعزيز حقوق المرأة والمساواة بين جميع شرائح شعبنا دون تمييز عرقي أو ديني ونشر ثقافة السلام والتسامح والحوار مع الآخر. وسيواصل الشعب الفلسطيني مقاومته للاحتلال بالوسائل السلمية. وسنستمر في جهودنا وعملنا، وبدعم الأشقاء والأصدقاء، لجعل دولتنا حقيقة واقعة يعتز بها شعبنا.

”هذا، ومن جهة أخرى، فإننا مصممون على وحدة أرضنا وشعبنا. ونعمل لرفع الحصار الإسرائيلي الجائر واللاإنساني عن أهلنا في قطاع غزة وإعادة إعماره، ونؤكد بأننا لن نسمح بحلول مؤقتة أو جزئية ونسعى جاهدين لتشكيل حكومة وحدة وطنية تعمل وفق برنامج منظمة التحرير الفلسطينية وصولا إلى الذهاب إلى انتخابات رئاسية وتشريعية.

”إن أيدينا ما زالت ممدودة للسلام العادل القائم على الحق ووفقا للقانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة والاتفاقات الموقعة ومبادرة السلام العربية. إن الوضع القائم في ظل الاحتلال والقبضة الحديدية الإسرائيلية غير قابل للاستمرار، فهو وصفة حقيقية لبقاء منطقتنا بشكل مستمر في دوامة العنف والدم والصراع. إن تطبيق العدالة هو المخرج وهي كل لا يتجزأ. لقد

آن الأوان لأن تتوقف بعض القوى الدولية عن سياستها الانتقائية والمنحازة في تطبيق العدالة وأن تكف عن المساواة بين الضحية والجلاد. فالحرية لها وجه واحد. وإن سياسة المعايير المزدوجة والكيل بمكيالين من شأنها أطالة عمر الصراع وبث اليأس والإحباط وتأجيج الحقد والكراهية.

”الشعب الفلسطيني من حقه أن ينعم بحريته وكرامته وسيادته واستقلاله في دولته الفلسطينية، وعاصمتها القدس الشرقية. هذا أمر حتمي من أجل أن تنعم منطقتنا بالأمن والأمان والاستقرار. السلام هو غايتنا وهدفنا الأسمى. وهو مصلحة فلسطينية وعربية وعالمية. وهو في المتناول إذا ما توفرت الإرادة السياسية، والنوايا الصادقة لصنعه من أجل مستقبل أفضل لكافة شعوبنا ولأطفالنا جميعا“.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): أود أن أطلب من السفير منصور أن ينقل خالص شكرنا وتحياتنا إلى الرئيس محمود عباس على رسالته الهامة جدا. كما أؤكد للرئيس عباس، ومن خلاله للشعب الفلسطيني، على التزام لجنتنا الراسخ بمواصلة جهودها، وفقا للتكليف الصادر عن الجمعية العامة، بغية تعزيز التوصل إلى تسوية شاملة وعادلة ودائمة لقضية فلسطين.

وأود مرة أخرى أن أشكر، باسم اللجنة، رئيس الجمعية العامة ونائب الأمين العام ورئيس مجلس الأمن على حضورهم وإسهامهم في هذه الجلسة الهامة.

وبالمثل نعرب عن تقديرنا أيضا للسيد جيفري فيلتمان.

يسرني الآن أن أعطي الكلمة لسعادة السيد غلامعلي خوشرو، الممثل الدائم لجمهورية إيران الإسلامية، الذي سيتلو رسالة من فخامة السيد حسن روحاني، رئيس جمهورية إيران الإسلامية، باسم حركة بلدان عدم الانحياز.

السيد خوشرو (جمهورية إيران الإسلامية) (تكلم بالإنكليزية): يشرفني أن أخاطب هذه الجلسة الهامة بالنيابة عن حركة عدم الانحياز بمناسبة الاحتفال باليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني.

”أعرب عن تقديري العميق للجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف، لعملها الهام في تعزيز قضية الشعب الفلسطيني، فضلا عن التقدير لشعبة حقوق الفلسطينيين بالأمانة العامة للأمم المتحدة. وتؤكد الحركة مجددا تقديرها للمفوض العام ولجميع موظفي وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى على جهودهم القيّمة في المساعدة على تخفيف المعاناة والتصدي لمحنة اللاجئين الفلسطينيين وتلبية احتياجاتهم، فضلا عن جميع وكالات الأمم المتحدة ذات البرامج الخاصة التي تقدم المساعدة والدعم إلى الشعب الفلسطيني اتساقا مع المسؤولية الدائمة للأمم المتحدة إزاء قضية فلسطين إلى أن يتم حلها حلا عادلا في جميع جوانبها وفقا للقانون الدولي.

”إن اليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني مناسبة رسمية لتجديد التزامنا المشترك بإيجاد حل عادل ودائم لقضية فلسطين، فضلا عن تحقيق السلام الدائم في الشرق الأوسط. وتؤيد الحركة تماما الاحتفال بهذا اليوم لأنه يتيح فرصة للتفكير في عقود من إنكار حقوق الشعب الفلسطيني، علاوة على التفكير في ما يقرب من نصف قرن من احتلال أجنبي أخضع الشعب الفلسطيني لانتهاكات جسيمة ومستمرة لحقوق الإنسان، وسبّب له آلاما ومعاناة بالغين، ولا يزال يمثل جوهر قضية فلسطين والكثير من المسائل الأخرى في الشرق الأوسط.

”لقد ظلت قضية فلسطين مدرجة في جدول أعمال الأمم المتحدة لما يقرب من سبعة عقود حتى

الآن. فهي قديمة قِدَم الأمم المتحدة نفسها، ومع ذلك ليس ثمة بصيص أمل للشعب الفلسطيني في إعمال حقوقه غير القابلة للتصرف بعد، بما في ذلك حقه في تقرير المصير ونيل حريته. وبالرغم من مضي عقود على مشاركتهم بحسن نية في جهود السلام، والتزامهم بالحل السلمي وبالقانون الدولي، علاوة على التنازلات المؤلمة التي قدموها، تفاقمت محنة الفلسطينيين على جميع الجبهات بسبب استمرار إسرائيل في سياساتها وممارساتها غير المشروعة. وتلك هي السياسات والممارسات غير المشروعة نفسها التي ما فتئت تعوق العدالة وتقوض جميع جهود السلام على مر السنين.

”اليوم، ونحن نشهد تصاعد العنف والانتهاكات المروعة التي ترتكبها إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، ومستوطنوها المتطرفون بحق الشعب الفلسطيني وأراضيه وأماكنه المقدسة، بما فيها الحرم الشريف، فإننا نذكر أيضا الدمار الذي خلفته قوات الاحتلال الإسرائيلية في العام الماضي على السكان المدنيين الفلسطينيين في قطاع غزة في منتهى القسوة والوحشية في شهر رمضان المبارك. ونتيجة لذلك العدوان العسكري الوحشي، قُتل ما يربو على ٢ ٢٠٠ فلسطيني، بمن فيهم ما يزيد على ٥٥٠ طفلا و ٢٩٩ امرأة، وأصيب أكثر من ١١ ٠٠٠ شخص أيضا، وشُرّد ما يقرب من نصف مليون شخص، في ذات الوقت الذي هوجمت فيه ودُمرت آلاف المنازل والممتلكات الفلسطينية، بما في ذلك مباني الأمم المتحدة وحتى مدارس الأونروا التي استخدمها السكان الفلسطينيون الذين يلا يتمتعون بالحماية ملاذا آمنا لهم.

”وتؤكد حركة عدم الانحياز مجددا إدانتها للاعتداءات العسكرية الإسرائيلية على الشعب الفلسطيني في جميع أنحاء الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، وتدعو على وجه الاستعجال إلى المساءلة عن جميع تلك الانتهاكات للقانون الدولي، بما في ذلك القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان، وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة.

”ومن دواعي القلق أن إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، تواصل إجراء هذه الممارسات غير القانونية مع إفلات سافر من العقاب رغم حظر هذه الأفعال بموجب القانون الدولي، بما في ذلك اتفاقية جنيف الرابعة، وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة والفتوى الصادرة عام ٢٠٠٤ عن محكمة العدل الدولية. ولا بدّ من النظر بجدية في تأثير تلك التدابير غير القانونية على السكان المدنيين الفلسطينيين، بمن فيهم النساء والأطفال والفئات الأضعف مثل اللاجئين الفلسطينيين، ويجب اتخاذ تدابير وفقاً للقانون الدولي لتصحيح هذا الظلم، بما في ذلك عن طريق توفير الحماية للشعب الفلسطيني طالما استمر الاحتلال.

”إن استمرار أنشطة الاستيطان الإسرائيلية غير القانونية في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، ما زال يشكل مصدر قلق بالغ. وتدين الحركة الأنشطة غير المشروعة والمدمرة وتدعو إلى اتخاذ إجراءات عاجلة وتدابير عملية من جانب المجتمع الدولي، ولا سيما مجلس الأمن، لإرغام السلطة القائمة بالاحتلال على الكف تماماً عن حملتها الاستيطانية في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، وأن تفي بجميع التزاماتها بموجب القانون الدولي، بما في ذلك اتفاقية جنيف الرابعة وقرارات الأمم المتحدة وفتوى محكمة العدل الدولية وخريطة الطريق، في هذا الصدد.

”وتعيد حركة عدم الانحياز مجدداً التأكيد على بالغ إدانتها لجميع الممارسات الإسرائيلية غير القانونية الرامية إلى تغيير التركيبة الديمغرافية والمركز القانوني والطابع والطبيعة الديمغرافية للأرض الفلسطينية المحتلة،

بما فيها القدس الشرقية، وذلك لتسهيل ضم مزيد من الأراضي الفلسطينية. إن الاستفزازات من جانب المستوطنين الإسرائيليين والمتطرفين، بما في ذلك إزاء المواقع الدينية الحساسة، لا سيما المسجد الأقصى، قد أدت في الفترة الأخيرة إلى ازدياد سوء الحالة على أرض الواقع، وتعميق الشكوك الخطيرة بالفعل بشأن التزام إسرائيل المزعوم بالحل القائم على وجود دولتين وبالسلام، وهي تتطلب اهتمام المجتمع الدولي.

”وتعرب الحركة عن قلقها البالغ إزاء عدم إحراز تقدم في عملية سلام الشرق الأوسط، رغم عقود من المفاوضات، وتدعو إلى بذل جهود فورية وعملية لتعزيز نزاهة ومصداقية عملية السلام استناداً إلى قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة وغيرها من المبادرات الرئيسية المتخذة في العقود الماضية. وتشدد الحركة على أن عملية السلام يجب أن تكفل إنهاء احتلال الأرض الفلسطينية، بما فيها القدس الشرقية والأراضي العربية الأخرى المحتلة في عام ١٩٦٧.

”وفي الختام، تؤكد الحركة من جديد التزامها الثابت بالتوصل إلى حل عادل وشامل للصراع العربي – الإسرائيلي، وفي صلبه القضية الفلسطينية، والاستعادة الفورية للحقوق غير القابلة للتصرف للشعب الفلسطيني، بما في ذلك حقه في تقرير المصير وفي دولة فلسطين المستقلة والقابلة للحياة، وعاصمتها القدس الشرقية، وإيجاد حل عادل لمحنة اللاجئين الفلسطينيين على أساس قرار الجمعية العامة ١٩٤ (د-٣). ولا يضمنُ السلامَ إلا الحلّ العادل الذي سعى المجتمع الدولي إليه منذ وقت طويل والذي ألزم نفسه به.“

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): أشكر السيد خوشرو وأطلب إليه أن ينقل إلى فخامة السيد حسن روحاني، رئيس جمهورية إيران الإسلامية، خالص شكر اللجنة على بيانه الهام جداً بصفته رئيس حركة بلدان عدم الانحياز.

أعطي الكلمة الآن للسيد أمريت روهان بيريرا، رئيس اللجنة الخاصة المعنية بالتحقيق في الممارسات الإسرائيلية التي تمس حقوق الإنسان للشعب الفلسطيني وغيره من السكان العرب في الأراضي المحتلة.

السيد بيريرا (سري لانكا)، رئيس اللجنة الخاصة المعنية بالتحقيق في الممارسات الإسرائيلية التي تمس حقوق الإنسان للشعب الفلسطيني وغيره من السكان العرب في الأراضي المحتلة (تكلم بالإنكليزية): يشرفني أن أتكلم اليوم بصفتي رئيس اللجنة الخاصة المعنية بالتحقيق في الممارسات الإسرائيلية التي تمس حقوق الإنسان للشعب الفلسطيني وغيره من السكان العرب في الأراضي المحتلة.

إن اليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني يوافق ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر، وهو اليوم الذي اتخذت فيه الجمعية العامة في عام ١٩٤٧ القرار ١٨١ (د-٢)، بشأن إقامة دولتي فلسطين وإسرائيل. ولذلك، يذكّر هذا اليوم الأممَ المتحدةَ والمجتمعَ الدولي بهدف لم يتحقق بعد وبمسؤوليتنا المستمرة لإيجاد حل سلمي وعادل لما يشار إليها على أنها ”قضية فلسطين“ – وباختصار، الحقوق غير القابلة للتصرف للشعب الفلسطيني. ونقف في هذا اليوم متضامنين مع الشعب الفلسطيني الذي، على الرغم من التحديات الكبيرة والمعاناة منذ ما يزيد على خمسة عقود، لم يتخل عن الأمل في تحقيق حقوقه المشروعة. وتتواصل تطلعات المجتمع الدولي وتتجدد بعزم وصمود الشعب الفلسطيني.

وفي الأسبوع الماضي، قدمتُ إلى اللجنة الرابعة التقرير السابع والأربعين للجنة الخاصة (انظر A/70/406) – والتي تضم كلاً من سري لانكا وماليزيا والسنغال — وهو ينظر في حالة حقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية المحتلة والجولان

السوري المحتل. وخلال بعثتنا إلى عمّان في آب/أغسطس، أزعجت اللجنةَ بشكل خطير حالةُ حقوق الإنسان في الأراضي المحتلة، كما يتضح من الإفادات التي استمعنا إليها من ممثلي المجتمع المدني والضحايا والشهود على الانتهاكات الإسرائيلية، فضلاً عن المسؤولين الفلسطينيين وموظفي الأمم المتحدة.

وتشمل الشواغل الرئيسية التي عُرضت على اللجنة أثناء بعثتها استمرار النشاط الاستيطاني؛ وعنف المستوطنين في الضفة الغربية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية؛ والاستخدام المفرط للقوة من جانب قوات الأمن الإسرائيلية؛ والتوترات المحيطة بالمسجد الأقصى؛ وحالة المحتجزين الفلسطينيين في السجون الإسرائيلية؛ وتورط الشركات في المستوطنات والأراضي المحتلة، ولا سيما استغلال الموارد الطبيعية في تلك الأراضي في انتهاك للقانون الدولي الإنساني وحالة حقوق الإنسان في غزة.

واتضح من الشهادات التي استمعت إليها اللجنة في آب/أغسطس أن استمرار سياسة توسيع المستوطنات ومناخ الإفلات من العقاب المتصل بأنشطة المستوطنين يسهم في تصاعد العنف. واستمعت اللجنة إلى أن الأنشطة الاستيطانية مستمرة في كل من الأراضي الفلسطينية المحتلة والجولان السوري المحتل. وفي الضفة الغربية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، أُبلغت اللجنة بأن التوسع الاستيطاني كان بمساعدة وتحريض من سياسات التخطيط التقييدية للفلسطينيين، وأوامر الهدم لما يسمى المنازل الفلسطينية غير القانونية، والعنف الذي يرتكبه المستوطنون، وكذلك من خلال التشريعات المستخدمة في مصادرة الأملاك الفلسطينية الخاصة.

ويشير تقرير اللجنة إلى شهادة مثيرة للقلق بشأن العديد من الحوادث التي تنطوي على الاستخدام المفرط للقوة من جانب قوات الأمن الإسرائيلية في الأراضي الفلسطينية المحتلة.

وفي هذا الصدد، تدعو اللجنة إسرائيل إلى اتخاذ خطوات فورية لضمان الامتثال للمعايير الدولية لإنفاذ القانون وضمان المساءلة عن الاستخدام المفرط للقوة.

كما وجه انتباه اللجنة إلى التوتر الآخذ في الارتفاع حول المسجد الأقصى والذي تصاعد في الشهور الأخيرة. ودعا تقرير اللجنة إسرائيل إلى إزالة جميع القيود المفروضة على التنقل داخل القدس الشرقية وأن توقف فوراً جميع أعمال الحفر تحت أو قرب حرم المسجد الأقصى، الأمر الذي يحتمل أن يسبب الضرر للمسجد الأقصى.

إن حالة المعتقلين الفلسطينيين، بما في ذلك النساء والأطفال، ما زالت مسألة تقلق اللجنة الخاصة بشدة.

وتفيد الإحصاءات التي تلقتها اللجنة الخاصة في آب/أغسطس بأن هناك ما يقدر بنحو ٥ ٠٠٠ من المحتجزين الفلسطينيين، بمن فيهم ١٦٠ طفلا دون سن ١٨ سنة، في السجون الإسرائيلية. وبمقتضى القانون الدولي، لا يُسمح بالاحتجاز الإداري إلا لفترات قصيرة استثنائيا، ولكنه لا يزال للأسف القاعدة المتبعة في الأرض الفلسطينية المحتلة.

وأبلغت اللجنة أيضا عن تلقيها معلومات تتعلق بدور الشركات التي تنفذ أعمالا ذات صلة بالمستوطنات وتجني أرباحا من أعمال صيانتها أو تشييدها أو استغلال الموارد الطبيعية في الضفة الغربية المحتلة أو الجولان السوري المحتل. وتأمل اللجنة الخاصة في المحافظة على الاهتمام الدولي المتزايد والإدراك المتنامي بين الشركات لاحتمال تعرضها لمخاطر مالية وقانونية ومخاطر تضر بسمعتها نتيجة تنفيذها لأعمال في الأراضي المحتلة.

إن الحصار المفروض على غزة لا يزال يشكل عقبة أساسية تحول دون تمتع الشعب الفلسطيني بحقوقه الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. وبعد سنة من تصاعد الأعمال العدائية

بصورة مهلكة في غزة، لا تزال وتيرة التعمير بطيئة جدا، ويُعزى ذلك جزئيا إلى الافتقار إلى الأموال، ولكنه يرجع أيضا إلى استمرار الحصار الإسرائيلي المفروض على غزة. وحتى آب/أغسطس ٢٠١٥، لم يكن قد تم صرف سوى ثلث مبلغ الأربعة بلايين دولار الذي تعهد المجتمع الدولي بتقديمه في القاهرة في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤. ورصدت المنظمات غير الحكومية أن قرابة ١٠٠ ٠٠٠ فلسطيني ما زالوا مشردين ويعيشون في ظروف خطرة ويواجهون صعوبات في الحصول على الخدمات الأساسية كالكهرباء والمياه والصرف الصحي والخدمات الطبية. ومن ثم، يتحتم على المجتمع الدولي استخدام نفوذه لإنهاء الحصار المفروض على غزة، ويجب على البلدان المانحة الوفاء بالتعهدات التي قدمتها في القاهرة والتعجيل بدفع تلك الأموال لتيسير أعمال التعمير الجارية.

ودعت اللجنة أيضا البلدان المانحة إلى تيسير تدفق الأموال دون معوقات إلى وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى للاضطلاع بولايتها بفعالية في الأرض الفلسطينية المحتلة. ولا يمكن تحقيق السلام والأمن المستدامين لكل من الإسرائيليين والفلسطينيين على السواء إلا بكفالة المساءلة الحقيقية ومعالجة الأسباب الجذرية للتراع. ويجب على المجتمع الدولي ألا يغفل عن الهدف الرئيسي المتمثل في الحل القائم على وجود دولتين، وهو على وجه التحديد، إقامة دولتين تعيشان جنبا إلى جنب في سلام وأمن على أساس كفالة حقوق الإنسان لشعبيهما.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): أشكر السيد بيريرا على بيانه الهام. واللجنة تقدر أيما تقدير استمرار إسهام ”اللجنة الخاصة المعنية بالتحقيق في الممارسات الإسرائيلية التي تمس حقوق الإنسان للشعب الفلسطيني وغيره من السكان العرب في الأراضي المحتلة“ في جلستنا، ومشاركة سري لانكا في أنشطة اللجنة باعتبارها مراقبا نشطا.

والآن، أعطي الكلمة لسعادة السيد أحمد فتح الله، المراقب الدائم عن جامعة الدول العربية لدى الأمم المتحدة، الذي سيتلو رسالة من معالي السيد نبيل العربي، الأمين العام لجامعة الدول العربية.

السيد فتح الله (جامعة الدول العربية): يأتي اليوم العالمي للتضامن مع الشعب الفلسطيني كل عام، مذكرا إيانا بتاريخ النضال الطويل لهذا الشعب ومجسدا لمعاناته التي مر عليها أكثر من نصف قرن لم تشهد لها البشرية مثيلا في القهر والتعسف والظلم والاحتلال وها هو يوم التضامن، الذي حددته الجمعية العامة بموجب القرار ٤٠/٣٢ باء، يأتي مُذكرا بالمظلمة التاريخية التي وقعت على الشعب الفلسطيني في نفس اليوم من عام ١٩٤٧ عندما صدر القرار الجائر بتقسيم أرضه خارج إرادته، كما يأتي مؤكدا على حقه المشروع في تقرير المصير وإقامة دولته المستقلة وعاصمتها القدس الشرقية.

”ويجيء احتفالنا هذا العام في خضم حراك سياسي ودبلوماسي سبق أن أطلقه فخامة الرئيس محمود عباس على هامش الدورات السابقة وكذلك الحالية للجمعية العامة سواء بالتقدم بطلب العضوية الكاملة لدولة فلسطين في الأمم المتحدة أو الانتصار التاريخي الذي تحقق بالحصول على مركز دولة غير عضو لها صفة المراقب في الأمم المتحدة، وأخيرا، بالنجاح في استصدار قرار رفع علم دولة فلسطين إلى جانب أعلام الدول الأعضاء الأخرى في الأمم المتحدة (قرار الجمعية العامة ٣٢٠/٦٩). وتأتي هذه الخطوات الهامة في إطار حملة فلسطينية سياسية ودبلوماسية وبدعم عربي كامل هدفها إثبات الحق الفلسطيني في الاعتراف الكامل بدولة فلسطين، وهو ما يتفق تماما مع إنهاء الاحتلال الإسرائيلي ومع مبدأ حل الدولتين المهدد في ظل استمرار الانتهاكات الإسرائيلية بحق الشعب الفلسطيني وتعمد

إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، تجاوز كل الحدود واستهتارها بالقانون الدولي والقانون الدولي الإنساني من خلال انتهاكاتها وممارساتها الصارخة والمخالفة لكافة المواثيق والأعراف والشرعية الدولية.

”لقد اصطدمت الدعوات العربية والدولية بإطلاق عملية السلام بين الجانبين الإسرائيلي والفلسطيني بسياسة الحكومة الإسرائيلية ببناء المستوطنات غير الشرعية وفقا للقانون الدولي، أي المخالفة للقانون الدولي، وبعدم الاستجابة لدعوات العودة إلى طاولة المفاوضات وتحقيق السلام المنشود. وبالرغم من توافق المجتمع الدولي على حل الدولتين لتحقيق التسوية السلمية وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة والمتصلة وذات السيادة وعاصمتها القدس الشرقية، وبينما يسعى العالم إلى تحقيق السلام العادل، تشهد الأراضي الفلسطينية المحتلة تطورات خطيرة وحالة من الغليان منذ مطلع شهر تشرين الأول/أكتوبر الماضي، يمارس خلالها الاحتلال الإسرائيلي القمع ضد أبناء الشعب الفلسطيني في أبشع صوره، مما أدى إلى استشهاد العديد من أبناء الشعب الفلسطيني أغلبهم من النساء والأطفال. وأصدرت الحكومة الإسرائيلية اليمينية المتطرفة قرارات عنصرية تسمح للمستوطنين المتطرفين ولجيش الاحتلال الإسرائيلي بقتل الفلسطينيين واستخدام الرصاص الحي ضدهم وتنفيذ الإعدامات الميدانية بحق الأبرياء الفلسطينيين من النساء والأطفال، وهو ما يزيد من وتيرة الإرهاب الذي تمارسه سلطات الاحتلال الإسرائيلي والمستوطنون المتطرفون.

”في ضوء هذه الأحداث المأساوية وفي ظل غياب الحل السياسي العادل، يبقى توفير الحماية الدولية للشعب الفلسطيني ضرورة ملحة في ظل الخطر الذي يتعرض له أبناء الشعب الفلسطيني جراء الاحتلال وآلته العسكرية. كما يبقى إنهاء الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية والعربية المحتلة هو التحدي الأكبر أمام المجتمع الدولي لتحقيق السلام والاستقرار في المنطقة والعالم، إضافة إلى أن هذا الاحتلال يمثل سببا رئيسيا في انتشار الجماعات الإرهابية والفكر المتطرف في المنطقة، وذلك نتيجة لعدم التوصل إلى حل عادل وفق مبادئ الشرعية الدولية ومقاصد ميثاق الأمم المتحدة وقرارات الشرعية الدولية ومبادرة السلام العربية.

”إن ما تقوم به سلطات الاحتلال الإسرائيلي في الضفة الغربية المحتلة بما فيها القدس الشرقية من إجراءات هي جميعها باطلة ولاغية لمخالفتها لقواعد القانون الدولي. وعلى المجتمع الدولي، وخاصة مجلس الأمن، والأطراف الفاعلة، وخاصة الولايات المتحدة، تحمل مسؤولياتهم ووضع حد لعملية المراوغة والمماطلة التي تتعامل بها الحكومة الإسرائيلية اليمينية المتطرفة واستمرارها في إجراءاتها الأحادية غير القانونية لتهويد مدينة القدس الشرقية المحتلة وهدم المنازل وتغيير معالمها وأسماء شوارعها ومواقعها وتهديد المسجد الأقصى المبارك بانتهاكات يومية وتغيير تركيبة المدينة الديمغرافية وتزييف تاريخها وتراثها المسيحي والإسلامي.

”وعلى المجتمع الدولي الانتقال من مرحلة الإدانة والمواقف الاحتجاجية والتغاضي عن الانتهاكات الإسرائيلية إلى مرحلة الضغط الفعلي واتخاذ المواقف العملية والجادة لمواجهة السياسات الإسرائيلية وتجاهلها لكافة القوانين والمواثيق الدولية، إذ أن الاحتلال يسابق الزمن لفرض أمر واقع على الأرض لتغيير حقائقها وشواهدها وتقويض الإمكانيات الواقعية لقيام دولة فلسطينية مُستقلة.

”رغم الجهود التي بذلها الجانب الفلسطيني، وبدعم من الجانب العربي لأكثر من عشرين عاماً، بهدف إيجاد

مخرج من المأزق الذي تمر به عملية السلام، فان كافة الأبواب أصبحت مغلقة، مما يستدعي مواجهة المواقف الإسرائيلية المتطرفة والمتعنتة والتي تصعب عملية إطلاق مسار تفاوضي ذات مصداقية وذات جدوى وفاعلية.

”لقد أصبح من المؤكد أن استمرار إسرائيل في الاستيطان وانتهاكاتها اليومية في الأراضي الفلسطينية المحتلة واعتقال آلاف الفلسطينيين، وحصارها الظالم على قطاع غزة، يعكس انعدام وغياب الإرادة السياسة الحقيقية للحكومة الإسرائيلية اليمينية

”المتطرفة برئاسة بنيامين نتنياهو، الذي أعلن عدم قبول حل الدولتين ورفض إقامة دولة فلسطينية مستقلة، وصرح بأن مبادرة السلام العربية التي تحظى بالدعم والتأييد الدولي هي ”خلف ظهره“، مبددا بذلك أي أمل بالدخول في مفاوضات جادة تتعامل مع كافة قضايا الوضع النهائي، استناداً إلى الشرعية الدولية ومرجعياتها الثابتة ضمن إطار زمني محدد، وبعيدا عن الحلول الجزئية والمرحلية والمؤقتة. وهو ما يحتّم على المجتمع الدولي تحمل مسؤوليته تجاه تحقيق السلام وإنفاذ قرارات الشرعية الدولية ذات الصلة.

”لم يعد من المقبول أن تظل القضية الفلسطينية، التي يتطلع المجتمع الدولي إلى الوصول إلى حل دائم لها وتحقيق السلام الشامل والعادل المتمثل بإقامة الدولة الفلسطينية القابلة للحياة، رهينة للسياسة الإسرائيلية العنصرية التي

”تستند إلى الاحتلال والهيمنة وتطبيق نظام الفصل العنصري ”الأبارتايد“. وقد آن الأوان لأن ينال الشعب الفلسطيني جميع حقوقه المسلوبة، وأن يبدأ ببناء وطنه، وأن ينعم بالسلام والأمان كبقية شعوب العالم، وأن يعيش حرا فوق أرضه ووطنه.

”وفي هذه المناسبة الدولية التي ترسخ الاحتفال باليوم العالمي للتضامن مع الشعب الفلسطيني، نُجدد تضامننا مع الكفاح العادل الفلسطيني ودعمنا لمسيرته المظفرة لتحقيق حقوقه في الحرية والاستقلال، ونهيب بكافة قوى العدل والسلام والحرية مضاعفة جهودها لدعم هذا النضال وانتصاره“.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): أشكر السيد فتح الله على بيانه وأطلب منه أن ينقل إلى السيد نبيل العربي، الأمين العام لجامعة الدول العربية، خالص تقدير اللجنة على رسالته الهامة جدا ودعمه القوي لأنشطة لجنتنا.

والآن أعطي الكلمة لمعالي السيد أوفوك غوكسن، المراقب الدائم عن منظمة التعاون الإسلامي لدى الأمم المتحدة، الذي سيتلو رسالة من معالي السيد إياد أمين مدني، الأمين العام لمنظمة التعاون الإسلامي.

السيد غوكسن (منظمة المؤتمر الإسلامي) (تكلم بالإنكليزية): يشرفني أن أقرأ رسالة السيد إياد أمين مدني، الأمين العام لمنظمة التعاون الإسلامي.

”اجتماعنا اليوم للاحتفال باليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني ينعقد وفقا لقرار الجمعية العامة ٣٢/٤٠ باء الصادر في عام ١٩٧٧، تعبيرا عن إرادة بلدان وشعوب العالم لإنصاف الشعب الفلسطيني ودعم نضاله العادل من أجل بلوغ حقوقه غير القابلة للتصرف. وأود أن أغتنم هذه الفرصة لكي أعرب، باسم منظمة التعاون الإسلامي، عن الشكر والتقدير للجنة الأمم المتحدة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف على ما تبذله من جهود نشطة لتعزيز القضية الفلسطينية، وتعزيز الدعم الدولي والتضامن مع حقوق الشعب الفلسطيني.

”نجتمع هنا اليوم للاحتفال باليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني في الوقت الذي يعاني فيه الشعب الفلسطيني الأعزل تحت ظروف قاسية للغاية بسبب استمرار الاحتلال الإسرائيلي. فالأراضي الفلسطينية ما زالت خاضعة للمصادرة من أجل بناء وتوسيع المستوطنات الإسرائيلية غير القانونية في جميع أنحاء الأرض الفلسطينية، بما فيها القدس الشرقية. وجدار الفصل العنصري لا يزال يغتصب المزيد من الأراضي الفلسطينية، مما يفاقم الظروف المعيشية الصعبة بالفعل للفلسطينيين، الذين يجري أيضا نهب مواردهم الوطنية. والحصار الإسرائيلي اللاإنساني المفروض على غزة لا يزال يعمق بؤس الفلسطينيين. والأنكى من ذلك هو أن القدس الشرقية تتعرض للتدابير الإسرائيلية القاسية المتمثلة في التهويد والتطهير العرقي، بهدف تغيير تركيبتها الجغرافية والديمغرافية، وطمس هويتها العربية الإسلامية، وتدمير منازلها، وتشريد مواطنيها الفلسطينيين الأصليين، وعزل المدينة عن محيطها الفلسطيني. وفي الوقت نفسه، تواصل إسرائيل بشكل متعمد ومنهجي انتهاك حرية الفلسطينيين في العبادة، بالإضافة إلى تدنيس المقدسات الإسلامية والمسيحية.

”وتصاعد الجرائم الإسرائيلية في الأراضي المحتلة لدولة فلسطين، وبخاصة سياسة إطلاق النار بقصد القتل التي تقوم بها قوات الاحتلال الإسرائيلية والمستوطنون الإسرائيليون المتطرفون ضد المدنيين الفلسطينيين العزل، لن يؤدي إلا إلى تعميق الصراع وتفاقم معاناة الشعب الفلسطيني، واستفحال الحالة غير المستقرة أصلا وتعسير تحقيق السلام في الشرق الأوسط.

”وتؤكد منظمة التعاون الإسلامي من جديد أن التطورات الخطيرة الجارية حاليا في فلسطين لا يمكن عزلها عن سياق استمرار الاعتداءات الإسرائيلية على المسجد الأقصى المبارك. وقد حذرنا مرارا من تلك الاعتداءات وقمنا بإدانتها باعتبارها اعتداء غير مسبوق ضد الحقوق الدينية غير القابلة للتصرف للمسلمين في جميع أنحاء العالم. وإذا لم تتوقف، فإنها ستواصل تأجيج التطرف والعنف وستسهم في تأجيج الصراع الديني الذي سيهدد آفاق السلام والاستقرار في المنطقة. ومرة أخرى، فإننا نحذر من أن استمرار الاعتداءات الإسرائيلية على الأماكن المقدسة الإسلامية والمسيحية في القدس يمكن أن يشعل فتيل حرب دينية، ستتحمل إسرائيل وحدها المسؤولية عن عواقبها. ولا يمكن للمجتمع الدولي أن يتجاهل تلك التحذيرات الشديدة.

”ونؤكد أيضا أن الفشل في إيجاد حل عادل للقضية الفلسطينية باعتبارها قضية جوهرية في الشرق الأوسط بدأ في تأجيج النزاعات في المنطقة، وهو ما قد يؤثر على السلم والأمن الدوليين. ولذلك، ندعو مرة أخرى المجتمع الدولي، ولا سيما مجلس الأمن، إلى التدخل الجاد والفوري من أجل توفير الحماية الدولية للشعب الفلسطيني واتخاذ قرار بإنشاء مسار سياسي للحفاظ على حل الدولتين، استنادا إلى قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، ووضع إطار زمني محدد تحديدا جيدا من أجل إنهاء الاحتلال الإسرائيلي، بضمانات دولية وآليات تنفيذ ملزمة.

”وإيجاد حل للأزمة الراهنة يتطلب الإرادة السياسية، لا سيما من جانب مجلس الأمن، بغية ممارسة الضغط على إسرائيل لوقف عدوانها المستمر ضد الشعب الفلسطيني. ويجب على الأمم المتحدة الاضطلاع بمسؤوليتها المتمثلة في ضمان الاحترام الكامل في فلسطين بالقانون الإنساني وغيره من الالتزامات الدولية ذات الصلة المتعلقة بحماية المدنيين في حالات النزاعات المسلحة.

”وفي الختام، أود أن أغتنم هذه الفرصة لأؤكد من جديد دعم منظمة المؤتمر الإسلامي للشعب الفلسطيني في سعيه لاستعادة حقوقه الوطنية غير القابلة للتصرف، بما في ذلك الحق في العودة وتقرير المصير وإنشاء دولة مستقلة في الأراضي المحتلة منذ عام ١٩٦٧ وعاصمتها القدس الشرقية، وإيجاد حل عادل لمسألة اللاجئين الفلسطينيين، وفقا لقرارات الأمم المتحدة.“

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): أشكر السفير غوكين على بيانه باسم منظمة التعاون الإسلامي، وهي شريك نشط للجنة.

أعطي الكلمة الآن إلى معالي السيد تيتي أنطونيو، المراقب الدائم عن الاتحاد الأفريقي لدى الأمم المتحدة، الذي سيتلو رسالة من معالي السيدة نكوسازانا دلاميني – زوما، رئيسة مفوضية الاتحاد الأفريقي.

السيد أنطونيو (الاتحاد الأفريقي) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أبدأ بنقل تحيات السيدة نكوسازانا دلاميني – زوما، رئيسة مفوضية الاتحاد الأفريقي. كما طلبت إلى أن أتوجه بالشكر إلى اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف على تنظيم هذا الاجتماع الهام جدا.

”إن مناسبة اليوم فرصة أخرى لمواصلة إذكاء الوعي لدى المجتمع الدولي بشأن قضية فلسطين التي لم تحل ولإعادة تأكيد تضامننا مع الشعب الفلسطيني. وعليه، فإنني أهنئ رئيس اللجنة، الممثل الدائم للسنغال، وأعضاء المكتب على قيادتهم. كما أشيد باللجنة على عملها بصورة عامة.

”يعكس اجتماع اليوم رغبة المجتمع الدولي في أن يشهد نهاية للصراع الإسرائيلي – الفلسطيني بإبرام اتفاق سلام نهائي. وللأسف، فإن جميع الجهود الإقليمية والدولية المبذولة لإحياء عملية السلام لم تنجح في تحقيق التقدم الذي نتطلع إليه جميعا. لقد أدى فشل محادثات السلام إلى تفاقم العنف في القدس الشرقية وفي الضفة الغربية. وأسفر استمرار الصراع في الأراضي المحتلة عن مقتل وإصابة الآلاف من المدنيين الفلسطينيين، بمن فيهم الأطفال والنساء وكبار السن والعاملين في المجال الإنساني.

”ولا تزال الظروف على أرض الواقع متقلبة. ولاتزال الحالة في القدس الشرقية وفي الضفة الغربية تشكل مصدر قلق بالغ. وفي ضوء حوادث العنف الأخيرة التي أدت إلى سقوط قتلى وجرحى بين المدنيين، فإننا ندين بشدة جميع أعمال العنف ضد المدنيين والمواقع الدينية. وندعو كلا الطرفين إلى التزام الهدوء وضبط النفس والامتناع عن الأعمال الاستفزازية والتحريض. وبالإضافة إلى ذلك، لا تزال الحالة الإنسانية في غزة حرجة، مع ارتفاع معدلات الفقر والبطالة. لم تبرح القيود المفروضة على حركة الأشخاص والبضائع تقوض الأحوال المعيشية لمئات الآلاف من الفلسطينيين في غزة. ولذلك يجب رفع الحصار.

”ويؤكد الاتحاد الأفريقي من جديد حرمة المقدسات الإسلامية والمسيحية في القدس، ويحذر من العواقب الوخيمة للإجراءات الإسرائيلية في القدس الشرقية المحتلة، من قبيل تهويد المدينة العربية وطمس هويتها الإسلامية والمسيحية، فضلا عن حرمان المسلمين والمسيحيين من الوصول إلى أماكن العبادة المقدسة لديهم من خلال المحاولات المتكررة إلى تقسيم المسجد الأقصى عن طريق التشريع الذي أقره الكنيست الإسرائيلي في انتهاك لجميع القرارات والقواعد الدولية ذات الصلة.

”للأسف، وإذ نجتمع اليوم لا يزال الطريق نحو السلام الدائم يشوبه عدم اليقين. إن عملية السلام الآن معلقة بخيط رفيع ويبدو أن آفاق عملية التقارب تتبدد. إن عدم إحراز تقدم والتوتر المتجدد يتطلبان اهتماما متواصلا. وينبغي للمجتمع الدولي أن يواصل دعم الطرفين في تجاوز خلافاتهما والعودة إلى محادثات السلام ضمن إطار زمني واضح يستند إلى المعايير المُعترَف بها دولياً.

”يكرر الاتحاد الأفريقي الإعراب عن دعمه المتواصل للجهد الفلسطيني لرفع مركز دولة فلسطين إلى مركز العضو الكامل العضوية لدى الأمم المتحدة. وفي هذا الصدد، فإننا نجدد دعوتنا إلى تلك البلدان من العالم التي لم تعترف بعد بدولة فلسطين أن تفعل ذلك. وفي هذا السياق، نرحب باتخاذ القرار ٣٢٠/٦٩، بشأن رفع أعلام الدول غير الأعضاء التي لها صفة المراقب في الأمم المتحدة، بعد أعلام الدول الأعضاء في المنظمة.

”وإذ نحتفل باليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني، فإننا ندعو المجتمع الدولي وجميع أصحاب المصلحة إلى تعزيز الدعم والمساعدة إلى الشعب الفلسطيني لضمان إعمال حقوقه غير القابلة للتصرف، وإنشاء دولة قابلة للحياة خاصة به وتحقيق السلام الدائم في المنطقة.“

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): أشكر السفير أنطونيو على نقل رسالة الاتحاد الأفريقي، وهو شريك قيم للجنتنا.

أعطي الكلمة الآن للسيد براد باركر، مسؤول الدعوة على الصعيد الدولي والمحامي لدى الحركة الدولية للدفاع عن الأطفال في دولة فلسطين، الذي سيدلي ببيان باسم منظمات المجتمع المدني الناشطة فيما يتعلق بقضية فلسطين.

السيد باركر (الحركة الدولية للدفاع عن الأطفال) (تكلم بالإنكليزية): في هذا اليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني، فإن الحركة الدولية للدفاع عن الأطفال – فلسطين، وهي منظمة محلية مستقلة لحقوق الطفل الفلسطيني مكرسة للدفاع عن وتعزيز حقوق الأطفال الذين يعيشون في الضفة الغربية، بما فيها القدس الشرقية وقطاع غزة، تؤكد من جديد التزامها بتأمين مستقبل عادل وناجع للأطفال الفلسطينيين الذين يعيشون في الأرض الفلسطينية المحتلة. وطوال ما يقرب من ٢٥ عاما، قمنا بتحقيق وتوثيق وتتبع المساءلة عن الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان ضد الأطفال؛ وتحميل السلطات الإسرائيلية والفلسطينية المسؤولية عن إعمال المبادئ العالمية لحقوق الإنسان؛ والدعوة على الصعيدين الدولي والوطني من أجل تعزيز الوصول إلى العدالة وحماية الأطفال.

اليوم، يمثل الأطفال زهاء ٥٠ في المائة من الفلسطينيين الذين يعيشون في الضفة الغربية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، وقطاع غزة. يشكل عدم الاستقرار والعنف الجزء الأكبر من حياتهم. وفي خضم تصاعد العنف والبيئة العسكرية على نحو متزايد التي تعمل فيها القوات الإسرائيلية والمستوطنين مع إفلات كامل من العقاب، تستخدم القوات الإسرائيلية القوة المفرطة بصورة متزايدة وتستهدف الأطفال باستخدام الذخيرة الحية لقمع الاحتجاجات.

التشريعات الأخيرة الصادرة عن حكومة إسرائيل، بالاقتران مع الإفلات النظمي من العقاب، تزيد من سوء الوضع المزري أصلا بالنسبة للأطفال الفلسطينيين. في الأشهر الماضية، قام المسؤولون الإسرائيليون بتخفيف معايير استخدام القوة القاتلة ضد السكان الفلسطينيين وأقروا تشديد التدابير العقابية ضد الفلسطينيين، ولا سيما الأطفال المتهمين برشق الحجارة أو انتهاج السلوك الإجرامي ضد المواطنين الإسرائيليين اليهود.

وفي تطور مقلق آخر، شهدنا أيضا تجدد استخدام الاحتجاز الإداري للأطفال.

منذ عام ٢٠٠٠، قتلت القوات الإسرائيلية والمتطرفون أكثر من ٢ ٠٠٠ من الأطفال الفلسطينيين. و لم تبرح الهجمات العسكرية المتكررة والحصار المستمر منذ ثماني سنوات يدمر الحياة في غزة.

في عام ٢٠١٤، تحققت منظمة الدفاع عن الأطفال – فرع فلسطين من أن ٥٣٥ طفلا مات — حوالي ٦٨ في المائة منهم يبلغون الـ ١٢ فما دون – كنتيجة مباشرة للهجمات الإسرائيلية أثناء الهجوم العسكري الذي شنته إسرائيل على غزة خلال الصيف. وبالنسبة للعديد من الأطفال الذين تزيد أعمارهم عن ٨ سنوات، كانت هذه هي المرة السادسة التي شهدوا فيها عملية عسكرية إسرائيلية في غزة.

ولا يزال التشرد، والحصول على التعليم والرعاية الصحية، والصدمات النفسية تمثل مجالات كبيرة مثيرة للقلق البالغ خاصة في أعقاب الاعتداء العسكري الإسرائيلي في الصيف الماضي. و لم تتمكن معظم الأسر التي تكبدت منازلها أضرارا جزئية أو دمرت من إعادة بنائها بسبب افتقارهم للأموال والحصار إسرائيل لغزة الذي يحظر المواد الضرورية.

وفي خضم التدمير واسع النطاق للهياكل الأساسية المدنية، بما فيها المدارس والمستشفيات، فإن الكثير من الأطفال في غزة لا يزالون يواجهون قيودا في الحصول على التعليم والرعاية الصحية. ويواجه الأطفال الفلسطينيون في الضفة الغربية المحتلة الاعتقال والاحتجاز والملاحقة القضائية في إطار نظام محاكم عسكرية إسرائيلية ينكر حقوق الإنسان الأساسية، وهو معروف بسمعته السيئة بسبب طابعه المنهجي والمؤسسي في سوء معاملته للأطفال الفلسطينيين وتعذيبهم على نطاق واسع.

ومنذ عام ١٩٦٧، تعمل السلطات الإسرائيلية بنظامين قانونيين منفصلين في الإقليم نفسه. والعامل الوحيد في تحديد القوانين التي تنطبق على أي شخص هو جنسيته أو جنسيتها وأصله أو أصلها العرقي. القانون العسكري الإسرائيلي، الذي لا يكفل الحقوق الأساسية ولا يراعيها، يطبق على السكان الفلسطينيين برمتهم. أما المستوطنون والمواطنون الإسرائيليون الذين يعيشون في الضفة الغربية فيخضعون للنظام القانوني الجنائي المدني الإسرائيلي. ولا يحاكم أي طفل إسرائيلي أمام نظام المحاكم العسكرية. وفي كل سنة، تعتقل القوات الإسرائيلية حوالي ٧٠٠ من الأطفال الفلسطينيين الذين يعيشون في الضفة الغربية، وتقاضيهم بموجب نظام الاحتجاز العسكري الإسرائيلي. وغالبية الأطفال الفلسطينيين المحتجزين متهمون برمي الحجارة، وثلاثة من أصل كل أربعة منهم يشهدون عنفا بدنيا أثناء الاعتقال أو النقل أو الاستجواب.

ويفيد الأطفال بأن المحققين الإسرائيليين يستخدمون أوضاع الجلوس المؤذية والتهديد والحبس الانفرادي للإكراه على الاعترافات، وفي الغالبية العظمى من الحالات فإن السلطات الإسرائيلية تحرم الأطفال من المستشار القانوني، وتبلغهم بحقوقهم أثناء الاستجواب بصورة غير سليمة. إن الاحتجاز العسكري الإسرائيلي يعرض الأطفال الفلسطينيين للعنف الجسدي والنفسي، ومن ثم يمنعهم من التمتع بحقوقهم على النحو المنصوص عليه في اتفاقية حقوق الطفل من خلال تعطيل التعليم، مما يسهم في وجود مشاكل الصحة العقلية ويعرض عدد كبير من الأسر للضغط.

وبالنسبة للأطفال الفلسطينيين في القدس الشرقية، فإن قانون الشباب الإسرائيلي يوفر من الناحية النظرية ضمانات وأشكالا من الحماية الخاصة للأطفال المخالفين للقانون أثناء الاعتقال والنقل والاستجواب والمثول أمام المحاكم. بيد أن تنفيذ القوانين التمييزية يحرم الأطفال الفلسطينيين في القدس

الشرقية من حقوقهم أثناء عملية التوقيف والاستجواب. وبالنسبة للأطفال الفلسطينيين في القدس الشرقية، أصبحت الاستثناءات هي القاعدة. وتقضي المعايير الدولية لقضاء الأحداث، التي ألزمت إسرائيل نفسها بها بالتوقيع على اتفاقية حقوق الطفل في عام ١٩٩١، بألا يحرم الأطفال من حريتهم إلا كتدبير يلجأ إليه كملاذ أخير، وهي تشمل أشكال حظر شاملة على العنف البدني والتعذيب، وغير ذلك من أشكال الحماية. وعلى الرغم من هذه الالتزامات، تتجاهل السلطات الإسرائيلية باستمرار القانون الدولي ولا تمتثل إليه.

وهناك عدد متزايد من الأطفال الفلسطينيين وأسرهم يعيشون في قرى وبلدات غالبا ما تُحاصر عن طريق توسيع نطاق مجتمعات المستوطنين الإسرائيليين العنيفة. ويقوم الجنود الإسرائيليون والشرطة والشركات الأمنية الخاصة، المتمركزون في جميع أنحاء الضفة الغربية، بحماية السكان المستوطنين على حساب المدنيين الفلسطينيين. وفي هذه البيئة العسكرية الشديدة، يواجه الأطفال الفلسطينيون عنفا بدنيا والتقييدات المفروضة على الحصول على التعليم والصدمات النفسية.

وكثيرا ما يفشل المجتمع الدولي في اتخاذ إجراءات ملموسة من شأنها أن تحد مما يتمتع به الجيش والشرطة الإسرائيليان من إفلات من العقاب على العنف ضد الأطفال. ويوفر ذلك موافقة ضمنية للقوات الإسرائيلية على مواصلة الاضطلاع بالانتهاكات الجسيمة ضد الأطفال مع الإفلات من العقاب. وبدلا من أن ينشأ الشباب الفلسطيني على تسوية تستند إلى القانون عن طريق التفاوض وتقوم على أساس المبادئ العالمية لحقوق الإنسان والعدل واحترام كرامة الإنسان، فإنه يشهدون تحطيم مستقبلهم وقمعهم بتمييز منهجي واستمرار التوسع الاستيطاني والاحتلال العسكري المطول. إن الفشل في معالجة مسألة الإفلات من العقاب أو المطالبة برؤية مستقبلية تدرج إطارا قائما على الحقوق الاعتراف بمبادئ حقوق الإنسان العالمية، ومبدأي عدم التمييز والمساواة، واحترام كرامة الإنسان سيضمن أن يزداد ضعف السكان اليافعين جدا.

وإذ تزداد التوترات في خضم تصاعد العنف، فمن الواضح أن الوضع الراهن غير قابل للاستدامة. إن الحاجة إلى العدالة والمساءلة أمر ملح. وفي هذا اليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني، أناشد اللجنة تعزيز الجهود الرامية إلى النهوض بالتضامن وتشجيعها على اتخاذ إجراءات ملموسة استجابة لدعوات المجتمع المدني الفلسطيني للتصدي لتحدي الإفلات المنهجي من العقاب وإنهاء الاحتلال العسكري الإسرائيلي المطول للشعب الفلسطيني.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): أشكر السيد باركر على بيانه.

أود أن أغتنم هذه الفرصة لأشكر جميع منظمات المجتمع المدني الناشطة بشأن قضية فلسطين في جميع أنحاء العالم على عملها دعما للتضامن مع الشعب الفلسطيني. وأود أن أشكركم مرة أخرى، السيد باركر، على مشاركتكم وملاحظاتكم الهامة جدا.

ويشرفني الآن أن أعلن أن لجنتنا قد تلقت رسائل دعم وتضامن من العديد من رؤساء الدول والحكومات، ووزراء الخارجية والحكومات والمنظمات. وفي هذا الصدد، أود أن أتلو عليكم قائمة بأسماء المسؤولين الذين أرسلوها حسب ترتيب ورودها.

لقد تلقينا رسائل من رؤساء الدول التالين: فخامة رئيس جمهورية إندونيسيا، رئيس جمهورية الصين الشعبية، رئيس جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، رئيس جمهورية سري لانكا الاشتراكية الديمقراطية، رئيس جمهورية فييت نام الاشتراكية، رئيس جمهورية أفغانستان الإسلامية، ملك المملكة الأردنية الهاشمية، رئيس جمهورية مصر العربية، رئيس جمهورية السنغال،

رئيس جمهورية إيران الإسلامية، رئيس نيكاراغوا، صاحب السمو رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة، رئيس جمهورية الأرجنتين، جلالة سلطان بروني دار السلام، رئيس جمهورية تركيا، رئيس الاتحاد الروسي، رئيس جمهورية ملديف، رئيس جمهورية مدغشقر، جلالة ملك المملكة المغربية وجلالة ملك مملكة البحرين.

وتلقينا رسائل من رؤساء الحكومات التالين: رئيس وزراء مملكة تايلند، رئيس وزراء الهند ورئيس وزراء ماليزيا ورئيس وزراء لبنان.

كما تلقت اللجنة رسائل من وزراء الخارجية التالين: وزير خارجية أوكرانيا، وزير خارجية اليابان، وزير خارجية المملكة العربية السعودية، وزير خارجية جمهورية كازاخستان.

وتلقينا رسائل من الحكومات التالية: حكومة تونس، حكومة عمان، حكومة جمهورية غانا وحكومة جمهورية البرازيل الاتحادية.

وأخيرا، تلقت اللجنة أيضا رسائل من المنظمات الحكومية الدولية التابعة للاتحاد الأوروبي ومنظمات المجتمع المدني التابعة للكنيسة المشيخية بالولايات المتحدة الأمريكية.

وسيتم نشر جميع رسائل التضامن على الموقع الشبكي المتعلق بقضية فلسطين، الذي تديره شعبة حقوق الفلسطينيين.

وباسم اللجنة، أود أن أعرب عن خالص تقديرنا لرؤساء الدول والحكومات، ووزراء الخارجية، والحكومات، والمنظمات التي ذكرتها للتو وجميع المشاركين على جهودهم الدؤوبة الرامية إلى تحقيق تسوية شامل وعادلة ودائمة لقضية فلسطين، وعلى الدعم الذي يقدمونه دائما للأنشطة المكلفة بها هذه اللجنة.

أود أن أشكر جميع من مكّنوا من عقد هذا الاجتماع، وبخاصة موظفي شعبة الحقوق الفلسطينية، وإدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات، وإدارة شؤون الإعلام، ومكتب خدمات الدعم المركزي والمترجمين الشفويين وجميع العاملين وراء الكواليس.

ستبدأ الجمعية العامة، في تمام الساعة ١٥/٠٠ مناقشتها بشأن قضية فلسطين، وسأعرض خلالها مشاريع القرارات A/70/L.10 و A/70/L.12، A/70/L.11 و A/70/L.13 في إطار ذلك البند من جدول الأعمال، وسيعرض مقرر اللجنة، السفير غريما، تقرير اللجنة (A/70/35). ونشجع الوفود بقوة على الحضور ودعم اعتماد مشاريع القرارات.

كما أود أن أدعو الممثلين هذا المساء إلى تدشين معرض للصور بعنوان ”الأطفال الفلسطينيين: التغلب على المآسي بالأمل والأحلام والصمود والكرامة“. سيقام المعرض في تمام الساعة ١٨/٠٠، في الردهة العامة لمبنى الجمعية العامة بالقرب من منطقة الجدار المنحني، وسيعقبه حفل استقبال. أتطلع إلى رؤية الجميع هذا المساء.

رفعت الجلسة الساعة ١٢/٠٠.